مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

إزالة التعدّيات عن الأملاك العامّة خطوة نحو تطبيق القوانين واستعادة النظام العام

منذ فترة وجيزة، باشرت بلديات عدة ضمن نطاق جبل لبنان، وفق الصلاحيات الممنوحة لها، حملة ازالة المخالفات والتعديات عن الاملاك العامة بمؤازرة القوى الامنية، في خطوة تهدف الى اعادة النظام العام والمحافظة على جمالية المناطق والمدن. شملت الحملة الشوارع والارصفة والاماكن العامة، بعدما وجهت البلديات انذارات سابقة الى اصحاب المحال والعقارات بضرورة ازالتها

تعد هذه الحملة التي يتوقع لها ان تتوسع، جزءا اساسيا في تطبيق القوانين واعادة هيبة الدولة بعدما اعتاد البعض على مواصلة تنفيذ المخالفات بلا رادع. "الامن العام" التقت محافظ جبل لبنان القاضي محمد مكاوي ورئيس اتحاد بلديات الغرب الاعلى والشحار روبير سيوفي.

مكاوي: لتعاط متساو في ازالة المخالفات

■ كيف واكبت تطبيق حملة ازالة التعديات على الاملاك العامة؟

□ نسقنا الحملة مع وزير الداخلية والبلديات وبدأنا التحضير لها مطلع هذا العام، حيث عقدنا اجتماعات مع مختلف البلديات في جبل لبنان. كانت المرحلة الاولى منها تقضي بالانطلاق مع البلديات الواقعة ضمن الاوتوستراد الساحلي جنوبا من حدود بيروت في اتجاه صيدا وشمالا من حدود بيروت في اتجاه المدفون، اضافة الى الطريق المحاذية لبيروت. كنا قد باشرنا اجراء مسح تتولاه قوى الامن الداخلي والبلدية، على ان تتم بنتيجته عملية التطابق والتوحيد في تقرير شامل للانتقال نحو مرحلة التنفيذ. قبل الوصول الى هذه المرحلة، بدأنا نحرز تقدما في المرحلة التحضيرية، وهناك اماكن اصبحت جاهزة. قبل الوصول الى ساعة الصفر للتنفيذ، حصل العدوان الاسرائيلي على لبنان فجمدنا التنفيذ. خلال الحرب، أطلقنا فكرة "النظام عام"، لأن الجو السائد بدأ يميل نحو الفوضى وكنا نخشى من تحول بعض المناطق الى نوع من الأمن الذاتي. هذه الفكرة هدفت اولا الى ضبط الوضع، مع الاخذ في الاعتبار اننا في حالة حرب. الانطلاقة كانت في بلديتي الشويفات وعرمون وبشامون لأن النزوح فيهما كان كثيفا، كما شهدتا اعتداءات متكررة من العدو الاسرائيلي وعمليات اغتيال. هذا ما ارتد سلبا على السكان والبيئة النازحة كذلك على البيئة المستضيفة، مما استدعى منحها الاولوية. عملنا على ضبط النظام في الطرقات بفعل الفوضى التي سجلت من خلال ركن السيارات عشوائيا، كما تم تأمين مرائب في مشاعات البلديات من دون مقابل. بالتوازي، جرى إطلاق خطوط النقل المشترك في هذه المناطق، ومن المعروف ان النقل المشترك يعتبر آمنا لأنه موصول بكاميرات مزودة بنقل مباشر على غرفة العمليات، مما يساهم في ارساء الامن. اليوم، بدأنا نتحدث مجددا عن العودة الى الفكرة الاساسية، كذلك كانت الانطلاقة من مدينة الشويفات لأن بلديتها احرزت تقدما في موضوع تحديد المخالفات، وكلفت فرق مساحة وابدت حماسة حيال هذا الامر. اعتقد ان حملة ازالة التعديات التي قامت بها بلديتا الشويفات وعرمون، كان لها الاثر الايجابي في تطبيق القانون، كما تركت ارتياحا لدى المواطنين لجهة العودة الى السير على الارصفة. هناك مشهد متفلت شهدته بعض احياء بلدة الناعمة، وبالتالي يعد هذا الامر اولوية بالنسبة إلينا لضبط الوضع. بالطبع، هناك تركيز على الاملاك

محافظ جبل لبنان القاضي محمد مكاوي.

العامة وضرورة ازالة التعديات لأن هناك تفاصيل تتعلق بالأملاك الخاصة، اذ انه في بعض الاحيان قد يتطلب الامر تدخل القضاء، وفي احيان اخرى قد تكون الامور قابلة للتسوية. بغض النظر عن الرأي الشخصي لأي كان الا انه قانون، وبالتالي فان بعض الذين أقدموا على المخالفات باتوا يملكون الحق القانوني لشرعنتها. إذا، التركيز ينصب على الاملاك العامة، مع الاخذ في الاعتبار رفضنا لوجود عائلات في الطرقات، لكن في الوقت نفسه لا يجوز لأحد ان يتذرع بأي حالة اجتماعية لتبرير اشغاله للأملاك العامة واعاقة السلامة المرورية واحتلال الارصفة، فالبعض يسيطر عليها ويقوم بتأجيرها. هناك امكنة اصبحت نافرة وغير مقبولة، وهناك خشية في أن تتحول الى بؤر لبيع المخدرات أو لممارسات مخلة بالآداب وغير شرعية. الامور لم تقف عند هذا الحد، وسندعو قريبا البلديات التي بدأنا التحضير المرحلة الاولى معها، بهدف استكمال الخطة التي كنا نجهزها من الحدود الجنوبية لجبل لبنان الى الحدود الشمالية مع الطريق المحاذية لمدينة بيروت.

■ هل ستشعر البلديات الاخرى بالحماسة في موضوع ازالة التعديات؟

□ لا يتعلق الموضوع بحماسة هذه البلديات، بل على العكس عندما عقدنا اجتماعات مع عدد منها في كانون الثاني من العام الجاري حصل تجاوب من الجميع. لا اعتقد أن أي بلدية لم تعر اهمية لهذا الامر، لا سيما ازالة المخالفات. هذه الحملة الكبيرة تتطلب تحضيرا امنيا أكبر. إذا كانت المنطقة محصورة ففي الامكان تأمين المواكبة الامنية المطلوبة، اما إذا كانت كبيرة فلا بد للأجهزة المعنية من ان تكون قادرة على تلبية الاحتياجات لكل البلديات فيها. من ايجابيات اجرائها في مشهد كبير، هو اظهارها في صورة اقوى، فلا يمكن لأحد عندئذ القول بأنه سيقف في وجه هذه الموجة الكبيرة. لكن من سلبياتها انها تلقي العبء على الاجهزة الامنية لتأمين العديد الكافي من اجل تلبية المساحة الواسعة من المنطقة او المدينة، علما ان هذا الامر يستغرق وقتا. فحملة الازالة لا تستمر لمدة 24 ساعة فحسب، وليس سهلا بالتالي تأمين جهوزية لقوى الامن لفترة طويلة وفي مساحة كبيرة. لهذه الاسباب نضطر الى تجزئة الحملة، وندرس حاليا امكانية تنفيذها على نطاق واسع، فإذا تيسر ذلك سنعلن عنه وإذا لم يتيسر سنقوم بها تباعا في منطقة تلو الأخرى.

■ هل تخشى من تعليق هذه الحملة لسبب سياسي او حزبي او غير ذلك؟

□ الامكنة التي انطلقت منها الحملة تعد من أصعب المناطق. لم يكن سهلا ازالة المخالفات من الشويفات وعرمون ولاحقا الناعمة. هناك مناطق تعد اكثر سهولة، وبالتالي عندما بدأنا بالأصعب واصلنا السير واعتقد انه دليل على ان الحملة متواصلة.

■ هل من معوقات معينة امام عنوان كبير هو تطبيق القانون؟

□ امكانات البلديات متفاوتة، فهناك بلديات كبرى قادرة على مواكبة المتطلبات اللوجستية، واخرى تتطلب الدعم. بالطبع البلدات الكبرى واقصد بذلك بلدات الساحل التي لا تواجه اي مشكلة في هذا الإطار. كما قلت التحدي الاكبر هو جهوزية القوى الامنية في تلبية الاحتياجات. اما العائق الاكبر فيكمن في تجاوب المواطنين لا سيما انهم اعتادوا على فكرة تكرار المخالفات حتى وان تمت ازالتها، علما ان المتابعة هي تحد في ذاتها، كذلك تقبل البيئة للأمر في المكان الذي تتم فيه ازالة التعديات. الامر يستدعي اسلوبا معينا وحزما ترافقه الحكمة.

■ لكن بعض المواطنين يرفضون ازالة المخالفات؟

□ ما يسهل هذه العملية هو تعاطي البلدية بعدالة ومساواة، فاذا ما تمت ازالة هذه المخالفات من دون تمييز فلن يعترض أحد، اما إذا لجأت البلدية الى التمييز لجهة ازالة مخالفة من مكان وترك مكان آخر، عندها سيسأل المواطن عن سبب ما اقدمت عليه وسيحتفظ بذريعته. لهذا السبب طلبت من البلديات عدم التمييز في اجراءاتها.

■ ما هي النتيجة المتوخاة من هذه الحملة؟

□ أولا، لا يمكننا الاستمرار في رؤية مشهد تراجع دور الدولة والتفلت من النظام والقانون، ولا بد من الوصول الى مكان يتيح لنا قلب الصفحة، ومن حق المواطن ان يحظى بهذا المشهد. ليس مقبولا بقاء التعديات على الارصفة، اما ازالة المخالفات فتبعث بالأمان. بالنسبة الى مخالفات الابنية، نحن نعلم ان هذه الابنية قديمة وتضم عائلات، لكن معالجة هذه الاشكالية تتطلب ◄

◄ مواكبة رفيعة المستوى من الدولة وإمكانات كبيرة، لكن لا يمكنني اخذ هذا النموذج والقول بضرورة انهاء الموضوع بشكل تام، لان حل هذا الامر يقع على عاتق الدولة.

سيوفي: عدم تطبيق القانون يعرضنا للخطر

■ كيف تم تنفيذ حملة ازالة التعديات على الاملاك العامة من البلديات؟

□ بصفتي رئيس اتحاد بلديات الغرب الاعلى والشحار، لا بد من تهنئة عدد من البلديات وخصوصا بلديتي الشويفات وعرمون اللتين بدأتا بهذه الخطوة الجريئة والمسؤولة، بهدف ازالة المخالفات والتعديات عن الشوارع والارصفة. تأتي هذه الحملة في سياق تطبيق القانون والمحافظة على الاملاك العامة واعادة الانتظام العام، لا سيما اننا نمر في مرحلة صعبة، حيث ان المواطنين لا يزالون غير معتادين على وجود دولة وقوى امنية، وعليهم بالتالي احترام تطبيق القانون. هذه المبادرة تستحق التقدير واتمنى ان تشكل نموذجا يحتذى به في كل البلديات، لأن حماية المصلحة العامة وتأمين السلامة العامة مسألتان اساسيتان، وكذلك الامر بالنسبة الى المحافظة على جمالية المدن والبلدات. اعتقد ان تطبيق القانون هو مسؤولية مشتركة بين الدولة والبلديات والقوى الامنية، كذلك على المواطن التحلي بروح المسؤولية في هذا السياق. نوجه التحية لكل مجلس بلدي يضع المصلحة العامة فوق أي اعتبار، اذ انه من الاهمية بمكان الا يتأثر هذا المجلس بالمحسوبيات العائلية أو غير ذلك. القانون فوق الجميع، ومتى يتم تطبيقه يرتاح المواطنون. هذا الامر يسهم في بناء بيئة حضارية ونظيفة ومنظمة، حيث يسود الامان.

■ كيف تحركت البلديات في هذا الموضوع؟

□ طلبت البلديات مؤازرة من القوى الامنية لإزالة المخالفات مهما بلغ حجم هذه المخالفات. هناك قرار سابق من وزارة الداخلية والبلديات لجهة عدم التعدي على الاملاك العامة والارصفة. الوضع الذي مرت به البلاد صعب للغاية وملأت المخالفات مختلف الاراضي اللبنانية، لكن حان الوقت لكي تنتظم الامور. اريد ان اشير هنا، الى ان المجالس البلدية الجديدة تضم وجوها شابة تبدي حماسة في تطبيق القوانين.

■ هل تعتقد أن هذه الحملة متواصلة؟

□ طبعا هذه الحملة متواصلة ولن تتوقف. هناك كثافة مخالفات في بعض المناطق مما يتطلب العمل على ازالتها، لأن من شأن ذلك خلق بيئة نظيفة. قد يستاء البعض ولكنهم سيدركون لاحقا ان هذا الامر يعود بالمنفعة على الجميع.

■ الى أي سنة تعود هذه المخالفات؟

□ المخالفات بدأت منذ حرب العام 1975 ولا تزال مستمرة بسبب غياب تطبيق القوانين.

■ كيف يقوم التعاون بينك وبين البلديات؟

□ هناك تكامل بيننا وبين البلديات، كما ان هناك تكاملا بين السلطة المركزية والمجالس المحلية. هذا التعاون هو الذي يمنح الصفة الشرعية، ويوفر النظام العام الذي قصدنا من خلاله القطاع العام بكل اشكاله المركزي واللامركزي.

رئيس اتحاد بلديات الغرب الأعلى والشحار روبير سيوفي.

طبعا، لرؤساء البلديات صلاحية واسعة في سياق العمل على منعها وايقافها.

■ هل اصطدمت هذه الحملة بمعوقات معينة؟

□ لا يجوز ان تصطدم بأي شيء لأن المطلوب رفع الغطاء عن اي مخل أو مرتكب. اعتقد ان الاحزاب والقوى السياسية على معرفة بهذا الامر، كما ان بعض رؤساء البلديات يتحلون بالوعي في التعاطي مع موضوع المخالفات. اعود واكرر اننا قد نصبح في مكان خطر ما لم يطبق القانون.

■ هل ثمة مراقبة دائمة بعد تنفيذ ازالة المخالفات؟

□ طبعا، المراقبة قائمة. ليس لدى البلديات رغبة في التسبب بإيذاء أحد، لكن على الجميع ان يعي ان هذه المخالفات تعرقل مسار النظام العام وتعيق السياحة في البلاد.